سيبويه والاكثر ان جاره الاسم المضاف وهو الصحيح وقد جزم بذلك في التسهيل وسبك المنظوم
ولا ذكر للمسئلة في الالفيه وقد اشرنا اليها في مختصرها بقولي بعد ذلك في اضافة الصفة المعرفة بال
ان كان جمعا او مثنى او وصل بالثاني او باداته ابحر عمل الثالث كلامه صريح في ان المضاف اليه
هو الثاني وان المضاف هو الاول وكذا قول التسهيل المضاف هو الاسم المجعول كجز الاسم
قبله منسوب اليه فافهمه وهذا مصطلح سيبويه وقيل عكسه وقيل يجوز في كل كل تولها نونا
تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف فيه امران الاول لا يختص التنوين بالظاهر
فكذلك المقدر فيما لا ينصرف صرح به في شرح الكافيه الثاني زاد في التسهيل وقد يزال منه تا التانيث
ان امن اللبس كقراه لاعد والاعدة في الكافيه وحذف تا التانيث منه قوير في كلم فاعرف
بها ولا ترد وظاهره انه سماعي لا يقاس وجعل الفرا قياسا قولها والنون او في اذا لم يصح
الى ذاك واللام هذا لما سوي ذينك فيه امور الاول انهم موضع كل فيهما وكذا في
الشذور ينه ابن الحاجب فقال وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى
من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل وقال ابن مالك في شرح الكافيه من ضبط
يكون المضاف بعض المضاف اليه صحة اطلاق اسمه عليه بخلاف ما لا يصح نحو زيد ذيل على الصحيح
خلافا لابن كيسان والسيرافي اذ جعلا اضافة كل وبعض بمعنى من ولم يفرقا بين ما يطلق فيه اسم
الثاني على الاول وما ليس كذلك وقد اشار الى ذلك قول ابن الحاجب في جنس المضاف فانه
اعتبر الجنسية لا الجزئية فيد زيد وان كانت جزء لكن ليس زيد جنسا لها فلا يصدق
على اليد اسم زيد فلا يكون بمعنى من ومثلها ابن مالك في سبك المنظوم او بمعنى من ان كان
الاول نوعا او وصفا موولا بنوع الثاني الاضافة بمعنى في اغفلها اكثر النحويين قال في شرح الكافية
وهي ثابته في الفصيح بالنقل الصحيح قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا اعلم احدا ذكرها غير ابن
مالك وما استدل به موول قلت قد ذكرها ابن الحاجب كما ترى وعبد القاهر كما نقله هو في
الارتشاف الثالث ظاهر كلامهما وكلام الشذور ان اللام لا تقدر الا حيث لا يصلح من
ولا في وليس كذلك ففي شرح الكافيه يعني اللام هو الاصل ولذا حكم به مع صحة تقدير غيرها
نحو عنده ومعه ومع صحة تقديرها دون غيرها نحو دار زيد هذه عبارته وما مثل به الاول فيه
نظر لما تقدم السابع قال ابو حيان الذي اذ هب اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص وانها ليست
على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته وان جهات الاختصاص متعدده بين كل جهة فيها الاستعمال

ونقل

ونقل ابن قاسم هذا الكلام عن ابن الصايغ في ثبوته عنه نظر فان ابا حيان وهو تلميذه نقل عنه في
شرح التسهيل انه ذهب الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وانكر اضافة من الخامس يختص التقدير
المذكور بالاضافة المحضة فلا يقدر في غيرها ذكره ابو حيان في شرح التسهيل قال وذهب بعضهم الى انها
تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو فعال لما يريد مصدق لما معهم ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة
المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني والشلوبين قال لا بد منه ويتاول بظاهر
كلام النحاة قال لان الخفض اذا كان بالاضافة فلا بد من تقدير ان الاصل ضارب لزيد حتى يكون
في الكلام نوع الاضافة وان قدر الاصل ضارب زيد لم تكن هناك اضافة اصلا وانما يكون فيه المعنى
الذي يقتضي الاضافة معقولا والاضافة هناك فلا سبيل الى الخفض فاذا اردت التخفيف ادخلت
في اللام يعني اضافة الصفة الى المفعول بواسطة اللام ثم اضيف بالصفة الى المفعول اضافة تخفيف
لا تعريف فحذفت اللام والتنوين لذلك قال وهذا من ابن جني تنبيه غال جدا قل من يعرف قدره
او يلقي له باله انتهى كلام الشلوبين قال الشاطبي وهو من المشبهات الحسنه السادس قول الالفيه
والشذور في ان الاحرف المذكورة مقدرة وصرح بذلك الجزولي وقول ابن الحاجب بمعنى اللام او بمعنى
من او بمعنى في عبر به في التسهيل وسبك المنظوم وبينهما فرق لابن درستويه رد على من قال بذلك
بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوبه الخز وغلام زيد على معنى لا تبقى نكرة
فدل على ان الاضافة ليست على معنى حرف واجابوا بانه لا يلزم ما قال ابن درستويه الا لو
قيل انها على تقدير من وتقدير اللام لان المقدر كالثابت وبهذا يعرف ان التعبير بالمعنى
اسد قولها واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا فيه امور الاول ان فيه ايهاما
فاصرحه قوال ابنه ونفيد تعريفا مع المعرفه وتخصيصا مع النكرة قال ابن مالك في نكته وقد يفيد
الاضافة الى المعرفه ما تفيده الصفة من زيادة الوضوح كقولك جا زيد بالثاني استثني في الشذور
فقال الا ان كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وخذف او موضعه مستحقا للنكرة كوحده وكم
ناقه وفصيلها لك ولا اباك فلا يتعرف وكذا في التسهيل وعبارته ما لم يوجب تاويله بنكرة
وقوعه موقعا ما لا يكون معرفة او عدم قبوله تعريفا لشدة ابهامه كغير ومثل وحسب
وفي سبك المنظوم الا ان يكون المضاف غير قابل كمثل وشبه ونحو وضرب بمعناها وغير وحسبك
ولا هتك ولا في معناها وفي ذلك بحاث احدها ان ما ذكراه من ان عدم التعريف في
هذه لشدة ابهامها هو راي ابن السراج والسيرافي والشلوبين ومذهب سيبويه والمبرد

Copyright © King Saud University